مديرو الاستثمار اتخذوا 91 قراراً بخفض ملكية صناديقهم في 5 أسهم قبل موعد ترقية «MSCI»

صناديق الأسهم الكويتية استفادت من ترقية البورصة

■ انخفاض ملكية صناديق الاستثمار قابله ارتفاع ملحوظ بملكية الأجانب بعد الترقية ■ البيع المكثف في نوفمبر أخرج بعض الأسهم القيادية من قائمة أكبر استثمارات الصناديق

علاء مجيد

خفض مديرو الاستثمار بشكل حاد من استثماراتهم في الأسهم القيادية خلال تداولات شهر نوفمبر الماضي، وذلك على إثر إتمام الترقية إلى مؤشر «MSCI»، ونتج عنه اتخاذ صناديق الاستثمار 69 قرارا استثماريا بخفض ملكيتها في 5 أسهم قيادية، فيما اتخذت 22 قرارا استثماريا بالخفض في نفس الأسهم التي خرجت من قائمة أكبر استثمارات صناديقها المدارة (أكبر الاستثمارات ما يزيد على 5٪ من إجمالي الأصول المدارة للصندوق).

وبالتزامن مع إتمام ترقية البورصة الكويتية لمؤشر MSCI في نهاية نوفمبر الماضي، زاد الأجانب من تدفق استثماراتهم إلى البورصة الكويتية، حيث بلغ صافي تعاملاتهم لصالح الشراء بقيمة نحو 480 مليون دينار خلال تعاملات الشهر.

زيادة ملكية الأجانب

ومقابل خفض صناديق الاستثمار الكويتية من ملكيتها في أسهم مثل «الوطني» و«بيتك» و«أجيليتي» و«زين» و«بنك بوبيان»، فقد زاد الأجانب ملكيتهم اثناء الترقية بشكل ملحوظ، حيث زاد الأجانب ملكيتهم في بنك الكويت الوطني إلى 19,12٪، وبالاتجاه نفسه ولكن بنسب مختلفة زاد الأجانب من ملكيتهم في الأسهم نفسها.

وتراجعت صافي أصول 27 صندوقا استثماريا تركز محافظها على الاستثمار في أسهم البورصة الكويتية بأكثر من 9,5 ملايين دينار (ما يعادل 31,1 مليون دولار)، ليصل إجمالي صافي أصول تلك الصناديق الى 852 مليون دينار بنهاية نوفمبر بالمقارنة مع 861,5 مليون دينار بنهاية أكتوبر الماضي وبانخفاض قدره 1,1٪.

وقد خفض مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم بنك الكويت الوطني «وطني» من خلال 12 صندوقا استثماريا مقابل الارتفاع في صندوق واحد لحصته في البنك خلال شهر نوفمبر الماضي، وشهد شهر نوفمبر خروج 3 صناديق استثمارية من قائمة أكبر المستثمرين وهي صناديق الرؤية وكامكو المأمون وثروة الاستثماري في مقابل عدم دخول أي من الصناديق الى القائمة.

كما سيطر انخفاض الوزن النسبي لسهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) أكبر البنوك الإسلامية في الكويت على تحركات مديري الاستثمار من خلال 15 صندوقا استثماريا مقابل الارتفاع في 4 صناديق استثمارية لحصتها في البنك خلال شهر نوفمبر الماضي وخرجت 5 صناديق من قائمة أكبر المستثمرين وهي صناديق: الرؤية والهدى الإسلامي وكامكو المأمون وكاب كورب المحلي ومصارف الاستثماري مقابل عدم دخول أي من الصناديق إلى قائمة أكبر المستثمرين.

وسيطر انخفاض الوزن النسبي لسهم «أجيليتي» من خلال تراجع الوزن النسبي في 16 صندوقا استثماريا مقابل الزيادة في صندوق استثماري واحد لحصته في السهم خلال شهر نوفمبر الماضي وشهد شهر نوفمبر الخروج من صندوقين استثماريين وهما صندوق الرؤية وصندوق كاب كورب المحلي مقابل عدم الدخول في اي من الأسهم الجديد خلال الشهر.

كما خفض مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم زين بانخفاض الوزن النسبي في 17 صندوقا استثماريا مقابل الارتفاع في 3 صناديق استثمارية وشهد شهر نوفمبر الخروج من 4 صناديق استثمارية من قائمة أكبر المستثمرين وهي صناديق كاب كورب المحلي والرؤية وكامكو المأمون والهدي الإسلامي.

وشهد بنك بوبيان انخفاض الوزن النسبي للبنك في المحافظ حيث عكست تحركات مديرو الاستثمار تراجع الوزن النسبي للسهم في 9 صناديق استثمارية مقابل الارتفاع في 2 صندوق استثماري لحصتهما في البنك وخرجت 8 صناديق استثمارية من قائمة أكبر المستثمرين وهي صناديق الرؤية والوسم والهدي الإسلامي والوطني للأسهم الكويتية وبيتك الخليجي وكاب كورب المحلي وكامكو الاستثماري وفجر الإسلامي.

اتجاه معاكس

وفي اتجاه معاكس سيطر ارتفاع الوزن النسبي لبعض الأسهم القيادية والمدرجة في السوق الأول ومنها سهم هيومن سوفت، حيث ارتفع الوزن النسبي للسهم في كافة الصناديق التي تستثمر في السهم خلال شهر نوفمبر الذي شهد دخول السهم إلى قائمة اكبر المستثمرين في 4 صناديق جديدة وهي صناديق الرؤية والهدي الإسلامي والوطني للأسهم الكويتية وكامكو الاستثماري.

كما سيطر ارتفاع الوزن النسبي لسهم بوبيان للبتروكماويات من خلال ارتفاع الوزن النسبي لكافة الصناديق التي يستثمر بها خلال شهر نوفمبر، حيث شهد شهر نوفمبر دخول في 4 صناديق جدد الى قائمة أكبر المستثمرين وهي فجر الإسلام والمركز الإسلامي والهدي الإسلامي والرؤية.

«البورصة» تكسر موجة التراجعات.. و82 مليون دينار مكاسب سوقية

شريف حمدي

كسرت بورصة الكويت موجة الخسائر المتتالية خلال تعاملات الأسبوع الحالي وذلك على وقع وصول أول شحنة لقاح ضد الڤيروس الذي كشر عن انيابه مجددا من خلال سلالة جديدة، وتفاعلت البورصة مع حالة التفاؤل باللقاح، خاصة أن وزارة الصحة اعلنت عن بدء حملة التطعيم اعتبارا من اليوم.

كما كان لتراجع اسعار كثير من الاسهم خلال الجلسات الأخيرة الفائتة دور في عودة السوق للاتجاه الصاعد، حيث بات كثير من أسعار الأسهم مشجعة على الاقتناء، خاصة ان العام المالي الحالي شارف على الانتهاء ومن ثم قد تشهد الجلسات المقبلة تغيرات لافتة على مستوى المراكز الاستثمارية قبل نهاية العام.

وحققت القيمة السوقية للبورصة مكاسب بنهاية جلسة امس بنسبة 0,2٪ محققة 82 مليون دينار مكاسب لتصل إلى 32,37 مليار دينار ارتفاعا من 32,29 مليار دينار بنهاية جلسة أول من أمس.

في المقابل، تراجعت السيولة المتدفقة للسوق بشكل لافت، إذ بلغت المحصلة 27,5 مليون دينار تراجعا من 33,7 مليون دينار أول من أمس بنسبة انخفاض 18٪، وتركزت السيولة حول أسهم اهلي متحد بـ 3,3 ملايين دينار، وبيتك بـ 2,4 مليون دينار ومثلها لسهم زين، والوطني بـ 1,8 مليون دينار، وعقارات الكويت بـ 1,7 مليون دينار، إذ استحوذت هذه الأسهم الخمسة على 11,6 مليون دينار تشكل 42٪ من الإجمالي.

وأنهت البورصة تعاملات أمس على ارتفاع جماعي محدود للمؤشرات، إذ ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,3٪ محققا 14,3 نقطة ليصل إلى 5572 نقطة، وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,2٪ محققا 14 نقطة مكاسب ليصل إلى 6094 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,3٪ بإضافة 15,5 نقطة ليصل إلى 4544 نقطة.

وارتفعت أحجام التداول بنسبة 11,9٪ لتصل إلى 185,8 مليون سهم مقابل 166,02 مليون سهم بجلسة أول من امس، وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعا بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 4,8٪، فيما تراجع أداء 5 قطاعات أخرى يتصدرها النفط والغاز بانخفاض 2,2٪.

«ميد»: البلاد تواجه عاصفة ثلاثية تتمثل في أزمة السيولة وضعف النمو الاقتصادي وسوق مشاريع متدهور

الاقتصاد الكويتي في 2020.. انكماش حاد وتحول الفوائض إلى عجز متزايد

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن عام 2020 كان بمنزلة اختبار فريد من نوعه للكويت طوال 12 شهرا، حيث شهدت البلاد انكماشا اقتصاديا حادا حول وضعها المالي من فائض مريح إلى عجز متزايد، مشيرة الى أن تقدير صندوق النقد الدولي لانكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنسبة 8,1٪، يعتبر خامس أسوأ تقدير في المنطقة بعد ليبيا ولبنان والعراق وسلطنة عمان.

وأضافت المجلة في مقال حصري بقلم مسؤول التحليلات جون بامبريدج ان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع للكويت، والذي لا يتجاوز 0,65٪ في 2021 يمثل أحد أسوأ حالات التعافي المتوقعة في المنطقة، وبالتالي فان الوضع المالي يتأثر بنفس النسبة، حيث تنتقل البلاد من فائض مالي بلغ 5,4٪ في 2019 إلى عجز مالي يقدر بنسبة 8,5٪ في 2020.

توازن معقد

واعتبر المحلل حسابات التوازن للمالية العامة للكويت معقدة، بسبب مساهمة الدولة في صندوق احتياطي الأجيال المقبلة وبنسبة 10٪ من الدخل الحكومي بشكل افتراضي، ولما كان هذا الاجراء الحكومي من الناحية الفنية يعتبر تحويلا من حساب الى آخر ضمن مجموعة الاحتياطيات الخاصة بها، فان المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي لا تحتسبها مصروفات صادرة من الميزانية.

ومع ذلك، فإن مشكلة الحكومة هي أن المدفوعات لصندوق الأجيال القادمة ترتبط برأس المال العامل، وبالتالي فإنها تمثل استنزافا شديدا للمالية العامة من منظور السيولة الى درجة دفعت مجلس الأمة في أغسطس الماضي لإقرار مشروع قانون يسمح بتعليق مؤقت لهذا التحويل في حالة عجز الميزانية.

ومن المفترض أن يوفر هذا الاجراء في العام المقبل ما يقدر بملياري دينار من رأس المال الحكومي. وبرغم من ذلك، فمن المتوقع أن يظل عجز الميزانية الكويتية مرتفعا في 2021، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي بحسب مستويات الإنفاق الحالية على المشاريع، ان يرتفع عبء الدين بشكل طبيعي من 11,8٪ في 2019 إلى 36,6٪ في 2021.

أما المشكلة الثانية التي تواجه الحكومة هي أنها لا تستطيع الاقتراض، وستظل كذلك حتى إصدار قانون الدين العام الجديد الذي طال انتظاره، فقد رفض مجلس الأمة في أغسطس مرة أخرى مشروع قانون لإقرار قانون الدين العام الجديد الذي كان من شأنه تمكين الكويت من اقتراض 20 مليار دينار على مدى الأعوام الثلاثين المقبلة.

ونظرا لعدم وجود سقف أعلى للديون، فقد توجهت الحكومة للسحب من أرصدة صندوق الاحتياطي العام للحصول على السيولة لمواجهة عجز سنوي متزايد، لكن أصول هذا الصندوق باتت على وشك النضوب.

تخفيضات التصنيف

وأدى افتقار الكويت إلى حل محدد بشكل واضح لنقص السيولة وعدم إقرار قانون ديون جديد، إلى زعزعة الثقة في كيفية تعامل الحكومة مع شؤونها المالية، ما أدى إلى خفض تصنيفها السيادي طويل الأجل بالعملة الأجنبية من قبل اثنتين من وكالات التصنيف العالمية الرئيسية الثلاث.

وخفضت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للكويت لأول مرة في مارس من AA إلى AA- مع نظرة مستقبلية مستقرة، قبل إجراء مزيد من المراجعة لتوقعاتها إلى سلبية في يوليو.

أما وكالة موديز فقد خفضت في سبتمبر تصنيفها للكويت للمرة الأولى، وخفضتها درجتين إلى A1، وقالت انه نظرا لغياب التفويض القانوني للاقتراض أو السحب من صندوق الأجيال المقبلة، فان السيولة المتاحة توشك على ان تنفد برغم القوة المالية غير العادية للكويت.

أما وكالة فيتش فكانت الوحيدة التي أكدت تصنيف الكويت عند مستوى AA، ما يجعل تصنيفها الآن أعلى بدرجة من تصنيف S&P وأعلى بدرجتين من تصنيف موديز.

ضعف سوق المشاريع

وهكذا، فإن ثمة مخاوف مبررة بشأن سوق المشاريع في الكويت التي قلصت ميزانيات وزاراتها في 2020، وفي مواجهة قيودها المالية من المتوقع إجراء تخفيضات مماثلة في العام المقبل، مع ان لديها بالفعل واحدا من أسرع أسواق المشاريع مرونة وانسيابية في المنطقة.

ففي كل من عامي 2019 و2020 أرست الكويت مشاريع بقيمة تقل عن 4 مليارات دولار في جميع القطاعات، مقارنة بمتوسط يزيد على 12 مليار دولار سنويا على مدى السنوات العشر الماضية، وبلغ سوق المشاريع في البلاد ذروته في 2015، عندما تمت ترسية عقود بقيمة 28,6 مليار دولار.

ولكن الانخفاض الحاد الأخير في ترسيات المشاريع، الذي بدأ عام 2018، وضع سوق المشاريع في حالة تراجع نتيجة تجاوز المشاريع المنجزة معدل المشروعات الجديدة التي تتم ترسيتها.

أخبار السوق

«المركز» يسدد تسهيلات مرابحة إسلامية بقيمة 10,9 ملايين دينار

أعلنت شركة المركز المالي الكويتي عن قيامها بسداد تسهيلات مرابحة قصيرة الأجل لأحد البنوك الإسلامية المحلية بما يعادل 10,94 ملايين دينار، حيث قال «المركز» في بيان على موقع البورصة أمس، إن السداد سيترتب عليه انخفاض المديونيات، النقد والأرصدة لدى البنوك بقيمة 10,94 ملايين دينار.

وأوضحت الشركة أنه لا يوجد تغيير في حدود التسهيلات الائتمانية بعد القيام بعملية السداد، وأن معدل الدين لحقوق المساهمين بلغ قرابة 45,28٪.

«الصالحية العقارية» توقّع اتفاقية «صانع سوق» مع «ثروة للاستثمار»

أعلنت شركة الصالحية العقارية عن توقيع اتفاقية صانع سوق مع شركة ثروة للاستثمار، حيث قالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن العمل بهذه الاتفاقية سيبدأ اعتبارا من أول يناير 2021.

كانت أرباح الشركة ارتفعت 85٪ بالأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي، لتصل إلى 21,23 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 11,5 مليون دينار للفترة المماثلة من 2019، وحققت الشركة أرباحا بقيمة 898,74 ألف دينار في الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بربح قدره 3,25 ملايين دينار للفترة نفسها من العام الماضي.

«تنظيف» تفوز بعقد من «كيبيك» بقيمة 3 ملايين دينار

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف أنها حازت مناقصة من الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك)، بإجمالي مبلغ قدره 3 ملايين دينار، ولمدة 4 سنوات، حيث قالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن المناقصة خاصة بمعالجة والتخلص من النفايات الصناعية التابعة لـ«كيبيك».

وأشارت الشركة إلى أنه جار استكمال إجراءات توقيع عقد المناقصة المذكورة أعلاه، وأوضحت «تنظيف» أن نسبة الأرباح المتوقعة من تنفيذ العقد تمثل نحو 2٪ مع احتمال الزيادة أو النقصان تبعا لظروف السوق.